مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٧

أثر التشريعات الجنائية على معدلات الجريمة في المجتمع العربي، دراسة مقارنة

الدكتور مهدى خاقانى اصفهانى
أستاذ مساعد في القانون الجنائي، معهد البحث والتطوير للعلوم الإنسانية (سمت)، طهران، إيران
Mahdi Khaghani Esfahani

الباحث: واثق محمد مجول
جامعة طهران/ فارابي
كلية القانون / قسم القانون الجنائي
wathiq.almijwal.aljubory@gmail.com

الباحث: حيدر علي محمد
جامعة طهران/ فارابي
كلية القانون / قسم القانون الجنائي
headeerali٥@gamil.com

الكلمات المفتاحية: التشريعات، الجنائي معدلات الجريمة، المجتمع العربي.

كيفية اقتباس البحث

اصفهانى، مهدى خاقانى ، واثق محمد مجول ، أثر التشريعات الجنائية على معدلات الجريمة في المجتمع العربي، دراسة مقارنة،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Role of Criminal Legislation on Crime Rates in Arab Societies: A Comparative Study

Mahdi Khaghani Esfahani
Assistant Professor of Criminal Law & Criminology, The Institute for Research and Development in the Humanities (SAMT), Tehran, Iran

Wathiq Muhammad Majul
M.A. student in Criminal Law, University of Tehran Farabi Faculty of law, Iran.

Haider Mohammed Ali
M.A. student in Criminal Law, University of Tehran Farabi Faculty of law, Iran.

Keywords : Legislation, Criminal Law, Crime Rates, Arab Society.

How To Cite This Article
Esfahani, Mahdi Khaghani, Wathiq Muhammad Majul, Haider Mohammed Ali, The Role of Criminal Legislation on Crime Rates in Arab Societies: A Comparative Study,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Crime is a social phenomenon that has accompanied human societies since their inception and evolved with them. It is an expression of an imbalance in social, economic, and moral relations within society. Because crime threatens the security of individuals and the stability of societies, all legal systems, from ancient times to the present day, have sought to establish rules and legislation aimed at confronting it and limiting its spread. Criminal legislation is at the forefront of these legal tools, playing a pivotal role in regulating human behavior, protecting public order, and achieving general and private deterrence. Views of

crime have varied over the ages, sometimes interpreted on religious or moral grounds, and at other times on biological, psychological, or social grounds. However, what modern jurisprudence agrees upon is that crime is an act or omission that violates criminal law and results in a criminal penalty. This means that it is a legal phenomenon par excellence that cannot be addressed outside the framework of legislation. Accordingly, any effective criminal policy must be based on clear, fair, and effective criminal legislation capable of responding to the rapid transformations that society is experiencing, whether at the ethical, technological, or economic levels. In this context, Arab societies today face significant challenges related to rising crime rates and the diversity of their forms and methods. In addition to well-known traditional crimes, new types of crimes have emerged due to digital and technological developments, such as cybercrime, money laundering, terrorist financing, and human trafficking. These changes highlight the need to develop criminal legislation and make it more relevant to realities, ensuring its effectiveness in deterrence and punishment, and enhancing citizens' confidence in the legal and judicial system.

المستخلص

تُعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية التي لازمت المجتمعات البشرية منذ نشأتها، وتطورت مع تطورها، فهي تعبير عن اختلال في توازن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية داخل المجتمع. ولأن الجريمة تهدد أمن الأفراد واستقرار المجتمعات، فقد سعت كل الأنظمة القانونية، منذ العصور القديمة وحتى اليوم، إلى وضع قواعد وتشريعات تهدف إلى مواجهتها والحد من انتشارها. وتأتي التشريعات الجنائية في مقدمة هذه الأدوات القانونية التي تلعب دورًا محوريًا في ضبط السلوك الإنساني، وحماية النظام العام، وتحقيق الردع العام والخاص. وقد اختلفت النظرة إلى الجريمة عبر العصور، فتارة كانت تُفسَّر على أساس ديني أو أخلاقي، وتارة أخرى على أساس بيولوجي أو نفسي أو اجتماعي. لكن ما يجمع عليه الفقه الحديث هو أن الجريمة فعلٌ أو امتناعٌ مخالفٌ للقانون الجنائي، يترتب عليه جزاء جنائي، ما يعني أنها ظاهرة قانونية بامتياز لا يمكن معالجتها خارج إطار التشريع. وعلى هذا الأساس، فإن أي سياسة جنائية فعالة لا بد أن تنطلق من تشريع جنائي واضح، عادل، وفعال، قادر على التجاوب مع التحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع، سواء على الصعيد القيمي أو التكنولوجي أو الاقتصادي. في هذا السياق، تواجه المجتمعات العربية اليوم تحديات جسيمة تتعلق بارتفاع معدلات الجريمة وتنوع أشكالها وأساليب ارتكابها. فإلى جانب الجرائم التقليدية المعروفة، برزت

أنواع جديدة من الجرائم بفعل التطور الرقمي والتقني، كجرائم الإنترنت، وغسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والاتجار بالبشر. هذه التغيرات أظهرت مدى الحاجة إلى تطوير التشريعات الجنائية وجعلها أكثر مواكبة للواقع، بما يضمن فعاليتها في الردع والزجر، ويعزز من ثقة المواطنين في المنظومة القانونية والقضائية.

المقدمة

غير أن التشريعات، وإن كانت أساسية في محاربة الجريمة، فإن فعاليتها تظل مشروطة بعدة عوامل، من بينها جودة النص القانوني، ووضوحه، وتناسب العقوبة مع الجريمة، وسرعة البت في القضايا الجنائية، ومدى فعالية أجهزة تنفيذ القانون. كما أن التطبيق العادل للقانون يكتسب أهمية قصوى، إذ لا يكفي وجود نص قانوني رادع، بل لا بد من مؤسسات قوية ومحايدة تتولى إنفاذه وفقًا لمبادئ العدالة والمساواة.

إن العالم العربي، وهو يعيش تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متسارعة، يواجه تحديات أمنية تتطلب إعادة النظر في بنيته التشريعية الجنائية. فالكثير من القوانين المعمول بها لا تزال تحمل بصمات تشريعية تقليدية لم تعد ملائمة لطبيعة الجريمة الحديثة. بل إن بعض التشريعات تفتقر إلى الفعالية بسبب غموضها أو تعارضها مع مبادئ حقوق الإنسان، أو لأنها لم تُصمم أساسًا لمواجهة الجرائم ذات الطابع العابر للحدود.

إلى جانب ذلك، فإن ضعف التنسيق بين الدول العربية في ما يتعلق بمكافحة الجريمة العابرة للقارات، وغياب منظومة موحدة للتعاون القضائي والأمني، يحد من فعالية التشريعات المحلية، مهما بلغت دقتها. ولذلك، فإن من الضروري إرساء شراكات إقليمية وتفعيل الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة، لضمان تكامل الجهود وتعزيز قدرة المنظومة الجنائية العربية على التصدي للتحديات الجديدة.

ومن هنا، فإن دراسة أثر التشريعات الجنائية على معدلات الجريمة في المجتمع العربي تكتسي أهمية قصوى، لأنها تفتح المجال لفهم العلاقة التبادلية بين قوة القانون الجنائي ومدى نجاعة السياسة الجنائية من جهة، وبين معدلات ارتكاب الجرائم وتطورها من جهة أخرى. كما أن هذه الدراسة تتيح تقييم فعالية منظومة العدالة الجنائية برمتها، انطلاقًا من التشريع، ومرورًا بالتنفيذ، ووصولًا إلى الإصلاح والتأهيل.

وفي ظل السعي الحثيث نحو بناء مجتمعات آمنة، قائمة على سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات، يصبح من اللازم التفكير في إصلاح شامل للتشريعات الجنائية، يأخذ بعين

الاعتبار البعد الوقائي، لا العقابي فقط، ويضع نصب عينيه ضرورة ملاءمة النصوص القانونية مع السياقات الاجتماعية والثقافية الخاصة بكل مجتمع عربي.

إن نجاح أي تشريع في محاربة الجريمة لا يتوقف فقط على قوته النظرية، بل على قابليته للتطبيق العملي، ومدى تجاوب المواطنين معه، وهو ما يستدعي نشر الثقافة القانونية في الأوساط الشعبية، وتوعية الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وتدريب القائمين على إنفاذ القانون بما يضمن احترامهم للقواعد القانونية، وتطبيقها بنزاهة وشفافية.

بيان المسالة

تُعد الجريمة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات العربية في العصر الحديث، لما لها من آثار سلبية على الأمن المجتمعي، والاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، والسلم الاجتماعي. ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى ارتكاب الجرائم، فإن دور التشريعات الجنائية يظل حاسمًا في الحد من انتشارها أو تفاقمها. إذ يُفترض أن تكون هذه التشريعات أداة فعّالة لتنظيم السلوك الإنساني، وزجر المخالفات، وتحقيق الردع العام والخاص. غير أن الواقع يشير في كثير من الدول العربية إلى وجود فجوة بين النصوص القانونية وبين الفعالية التطبيقية لها، ما يطرح تساؤلات عميقة حول مدى تأثير التشريعات الجنائية القائمة على معدلات الجريمة، وهل تُعد هذه التشريعات كافية وملائمة لمواجهة التحديات الجنائية المستجدة؟

تكمن الإشكالية في أن بعض القوانين الجنائية في الدول العربية لا تزال تتسم بالجمود، وتعاني من القصور في ملاحقة التطورات الجرمية، خاصة تلك المتعلقة بالجرائم الرقمية والمنظمة والعابرة للحدود. كما أن ضعف آليات التنفيذ، وتفاوت جودة المؤسسات القضائية والأمنية، وغياب التنسيق الإقليمي، يضعف من أثر هذه التشريعات، ويجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها الوقائية والردعية. وانطلاقًا من ذلك، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة العلاقة بين طبيعة التشريعات الجنائية في العالم العربي، ومعدلات ارتكاب الجريمة، بهدف تقييم فعالية هذه التشريعات، والكشف عن أوجه القصور، واقتراح سبل الإصلاح والتحديث.

أهمية وضرورة البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الأثر المباشر الذي تُحدثه التشريعات الجنائية على الواقع الأمني والاجتماعي في المجتمعات العربية، خاصة في ظل ما تشهده هذه المجتمعات من تصاعد في معدلات الجريمة، وتطور في أساليبها، وتنوع في دوافعها. فالتشريعات الجنائية ليست مجرد

نصوص قانونية جامدة، بل هي انعكاس للسياسة الجنائية التي تنتهجها الدولة في سبيل تحقيق العدالة الجنائية، وحماية الحقوق والحريات، وتعزيز الاستقرار.

وتتجلى ضرورة البحث في الحاجة الماسة إلى تقييم فعالية التشريعات الجنائية الحالية، ومدى قدرتها على الاستجابة للتحولات التي يعرفها المجتمع العربي في مختلف المجالات، لا سيما مع تزايد الجرائم المستحدثة، مثل الجرائم الإلكترونية، والإرهاب، والاتجار بالبشر، وغسل الأموال. كما تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة الجدلية بين التشريع الجنائي ومعدلات الجريمة، وتحديد ما إذا كانت القوانين المعمول بها تساهم فعلاً في الردع، أم أنها بحاجة إلى مراجعة شاملة.

ويُعزز من أهمية هذا الموضوع ندرة الدراسات المقارنة التي تتناول التجارب العربية في صياغة وتطبيق التشريعات الجنائية، مما يجعل هذا البحث مساهمة علمية تهدف إلى سد هذا الفراغ المعرفي، وفتح آفاق جديدة أمام الباحثين وصناع القرار لتبني سياسات جنائية أكثر كفاءة وفعالية.

إضافة إلى ذلك، فإن النتائج المتوقعة من هذا البحث يمكن أن تسهم في وضع توصيات عملية لتطوير التشريعات الجنائية العربية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الحماية القانونية للمجتمع، وضمان الحقوق الفردية، وتعزيز ثقافة احترام القانون، وبناء منظومة عدلية أكثر عدالة وإنصافًا.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي والتشريعي للجريمة والتشريعات الجنائية

المطلب الأول :مفهوم الجريمة وأنواعها

الفرع الأول: تعريف الجريمة في القانون الجنائي

تُعرّف الجريمة في القانون الجنائي بأنها "فعل أو امتناع يصدر عن إرادة جنائية ويجرّمه القانون ويقرر له عقوبة جزائية[١] ويشترط لقيام الجريمة توافر ثلاثة أركان أساسية :**الركن الشرعي**، وهو وجود نص قانوني يُجرّم الفعل؛ **الركن المادي**، وهو السلوك الإجرامي المتمثل في الفعل أو الامتناع؛ و**الركن المعنوي**، وهو نية الجاني أو القصد الجنائي.[٢]

هذا التعريف يتفق عليه فقهاء القانون الجنائي، ويرتكز على قاعدة قانونية أساسية: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".[٣] فبدون نص قانوني صريح، لا يمكن اعتبار أي سلوك جريمة، وهو ما يضمن حماية الأفراد من التعسف التشريعي والتنفيذي.[٤]

الفرع الثاني: تصنيف الجرائم حسب خطورتها وأسبابها

تُصنّف الجرائم حسب خطورتها في التشريعات الجنائية العربية إلى ثلاث فئات رئيسية:

١.**الجنايات** :وهي الجرائم الأشد خطورة، وتُعاقب بعقوبات جسيمة مثل الإعدام أو السجن المؤبد.[٥]

٢.**الجنح** :وهي جرائم متوسطة الخطورة، تُعاقب عادةً بالحبس قصير المدة أو بالغرامة.

٣.**المخالفات** :وهي الأفعال الأقل خطورة، وتكون عقوبتها غالبًا مالية أو رمزية.[٦]

أما من حيث **الأسباب والدوافع**، فيمكن تصنيف الجرائم إلى:

- **جرائم اقتصادية** :كالسّرقة والنّصب الناتجة عن الفقر أو البطالة.
- **جرائم اجتماعية** :كالعنف الأسري الناتج عن التفكك الأسري أو ضعف التنشئة.
- **جرائم نفسية** :قد يكون الدافع فيها مرضًا نفسيًا.
- **جرائم سياسية** :كالإرهاب والتمرد بدوافع أيديولوجية.[٧]

تساعد هذه التصنيفات في فهم الجريمة بشكل أشمل، وتوجيه السياسة الجنائية نحو حلول فعالة.[٨]

المطلب الثاني :مفهوم التشريعات الجنائية

الفرع الأول: تعريف التشريعات الجنائية وخصائصها

تُعرف التشريعات الجنائية بأنها مجموعة القواعد القانونية التي تُحدد الأفعال التي تُعد جرائم، وتُبيّن العقوبات أو التدابير المقررة لها، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات الواجب اتباعها في سبيل التحقيق والمحاكمة والتنفيذ.[٩]

ويُعد القانون الجنائي فرعًا من فروع القانون العام، إذ يعكس إرادة الدولة في تنظيم الأمن العام وردع كل من يهدد استقرار المجتمع. وتتميّز التشريعات الجنائية بعدة خصائص رئيسية:

١.**الطابع الإلزامي** :فالقواعد الجنائية آمرة لا يجوز الاتفاق على مخالفتها، ولا يُعفى أحد من الخضوع لها بأي شكل.

٢.**الدقة والتحديد** :يجب أن تكون نصوصها واضحة ومحددة بحيث لا تترك مجالًا للتأويل، حمايةً لمبدأ الشرعية الجنائية.

٣.**التدرج في الخطورة والعقوبة** :تراعي التشريعات الجنائية مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة.

٤.**الصفة الوقائية والردعية** :تسعى القواعد الجنائية إلى منع وقوع الجريمة من خلال الردع العام والخاص.[١٠]

الفرع الثاني: مصادر التشريع الجنائي في الدول العربية

تستند التشريعات الجنائية في الدول العربية إلى عدة مصادر رئيسية، تختلف في بعض الجوانب باختلاف الأنظمة القانونية، لكنّها تشترك في الأساسيات التالية:

١. **النصوص التشريعية** :وهي القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية في الدولة، مثل قوانين العقوبات وقوانين الإجراءات الجنائية.

٢. **الشريعة الإسلامية** :تُعد مصدرًا رئيسيًا للتشريع الجنائي في العديد من الدول العربية، حيث تستمد بعض الجرائم والعقوبات من النصوص القرآنية والسنّة النبوية.

٣. **الاجتهاد القضائي** :وإن كان لا يُعد مصدرًا رسميًا للقانون، إلا أن قرارات المحاكم العليا تساهم في تفسير النصوص وتوضيح الغموض فيها.

٤. **الفقه القانوني** :يُستخدم كمرجع مساعد لتفسير النصوص وتوجيه القضاة والمشرّعين.

٥. **المعاهدات والاتفاقيات الدولية** :وخاصة في مجال مكافحة الجرائم المنظمة، مثل الاتجار بالبشر أو غسل الأموال، والتي أبرمتها الدول العربية مع منظمات دولية.[١١]

المطلب الثالث :العلاقة بين الجريمة والتشريع

الفرع الأول: دور التشريع في الوقاية من الجريمة

يلعب التشريع الجنائي دورًا محوريًا في الوقاية من الجريمة، حيث يُعد الأداة القانونية التي تُحدد الأفعال الإجرامية وتُرتب عليها العقوبات المناسبة، بما يُحقق الردع العام والخاص.[١٢] فالردع العام يتمثل في بث الخوف في نفوس الأفراد من ارتكاب الجريمة، نتيجة علمهم بوجود قانون يعاقب، أما الردع الخاص فيتعلق بردع الجاني نفسه عن العودة إلى الإجرام.[١٣]

وتؤكد النظريات الحديثة في علم الإجرام على أهمية التشريع الوقائي، لا سيما تلك التي تركّز على **الوقاية الوضعية**، أي تعديل البيئة الاجتماعية والقانونية المحيطة بالفرد قبل وقوع الجريمة.[١٤] وهنا يبرز دور التشريع في:

- تحديد العقوبات المناسبة والمتدرجة بحسب خطورة الجريمة.
- تنظيم التدابير الاحترازية مثل الرقابة الإلكترونية، أو العلاج النفسي الإجباري.
- وضع قوانين وقائية مثل مكافحة المخدرات، أو الحد من حيازة السلاح.[١٥]

وتكمن فعالية التشريع في الوقاية بمدى ملاءمته للواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تُرتكب فيه الجرائم، ومدى قابلية تطبيقه بفعالية في الممارسة القضائية.

الفرع الثاني: مدى تأثر التشريعات بالتغيرات الاجتماعية

تُعد التشريعات الجنائية نتاجًا حيًا للمجتمع الذي تنشأ فيه؛ فهي لا تُصاغ في فراغ، بل تتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية السائدة.[١٦] ومن هنا، فإن تغيرات البنية الاجتماعية، كالتقدم

التكنولوجي أو تطور أساليب الجريمة، تفرض على المشرّع أن يُطوّر القوانين الجنائية لمواكبة هذه التحولات.

فعلى سبيل المثال، تطور الجريمة السيبرانية أدى إلى ظهور قوانين جديدة لحماية المعلومات، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وهي تشريعات لم تكن موجودة قبل عقود قليلة. كذلك، أدت التغيرات في مفهوم الحريات الفردية وحقوق الإنسان إلى إعادة النظر في بعض التجريمات، كقوانين الآداب العامة أو قوانين الأسرة.[١٧]

وبالتالي، فإن التشريع الجنائي لا يُعد أداة جامدة، بل هو منظومة مرنة، تتكيف باستمرار مع الواقع المتغير لضمان فاعليته وشرعيته الاجتماعية.

المبحث الثاني :العلاقة بين صرامة التشريعات الجنائية وتفاوت معدلات الجريمة في الدول العربية

المطلب الأول :دراسة ميدانية لمؤشرات الجريمة في السياق العربي

تعتمد معدلات الجريمة في المجتمعات العربية على عدة عوامل، أبرزها فاعلية التشريع الجنائي ومدى صرامته أو مرونته. وقد أظهرت الدراسات الميدانية والإحصاءات الرسمية وجود علاقة طردية بين ضعف التشريعات وتزايد معدلات الجريمة، في حين أن الدول ذات القوانين الصارمة والمُطبقة بفعالية تسجّل انخفاضًا ملحوظًا في الظاهرة الإجرامية.[١٨]

الفرع الأول: تأثير التشريعات الحازمة في الحد من الجريمة

إن التشريعات الصارمة التي تُطبق بشكل منضبط، تُعدّ عاملًا رئيسيًا في الوقاية من الجريمة وكبح انتشارها. فالدول التي تتبنّى أنظمة عقابية صارمة مدعومة بقضاء فعال وأجهزة أمنية منظمة، تُسجل مستويات منخفضة من الجريمة. على سبيل المثال:

- **قطر** تسجّل معدل جريمة يُعد من الأدنى على المستوى العالمي، نتيجة نظام قانوني حازم يستند إلى قوانين العقوبات التقليدية والإجراءات الوقائية الشاملة.[١٩]
- **الإمارات العربية المتحدة** تُظهر تراجعًا في معدلات الجريمة، ويرجع ذلك إلى مزيج من التشريعات الرادعة والرقابة التكنولوجية الحديثة.[٢٠]
- **المملكة العربية السعودية**، بفضل تطبيق الشريعة الإسلامية وتدابير رادعة كالعقوبات الحدّية، تحافظ على نسب جريمة منخفضة، رغم اتساع مساحتها وتنوعها الديموغرافي.[٢١]

تعكس هذه النماذج كيف يمكن للقانون، إن صيغ بدقة وطُبّق بعدالة، أن يشكل أداة فاعلة في حفظ الأمن والاستقرار.

الفرع الثاني: تداعيات التشريعات المتساهلة على تنامي الظاهرة الإجرامية

في المقابل، تُظهر الدول ذات التشريعات المرنة أو تلك التي تعاني من ضعف في التطبيق، معدلات جريمة مرتفعة، وتضخمًا في الظواهر الإجرامية المعقدة مثل السرقة المنظمة، وجرائم العنف، والقتل. على سبيل المثال:

- **سوريا**، رغم وجود قوانين جنائية، إلا أن انهيار سلطة الدولة خلال سنوات النزاع أضعف فاعلية تطبيقها، ما جعلها تحتل المرتبة الأولى عربيًا في معدلات الجريمة.[٢٢]
- **ليبيا** تشهد انفلاتًا أمنيًا كبيرًا بسبب النزاعات المسلحة، ما أضعف النظام القضائي بشكلٍ ملحوظ، وأدى إلى ارتفاع معدلات الجرائم الخطيرة. .[٢٣]
- **العراق** يعاني من ارتفاع الجريمة نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى وجود فجوات قانونية وعدم تحديث التشريعات بما يتلاءم مع واقع الجريمة الحديثة. د. عبد الفتاح حجازي، *الجرائم في القوانين العربية*، الطبعة الأولى،[٢٤].

وتُجمع دراسات علم الجريمة على أن غياب التشريع الرادع أو ضعفه، لا يؤدي فقط إلى ارتفاع الجريمة بل إلى تطور أشكالها وأساليبها بشكل أكثر تنظيمًا وشراسة.[٢٥]

المطلب الثاني :فعالية العقوبات في الردع

تلعب العقوبات الجنائية دورًا محوريًا في تحقيق الردع العام والخاص. ويكمن جوهر العقوبة في الحد من الجريمة، إما بمنع وقوعها من خلال التخويف، أو بإعادة تأهيل الجاني ليصبح عنصرًا صالحًا في المجتمع. تختلف فاعلية العقوبة باختلاف نوعها، ما بين العقوبات الجسدية والإعدامات، والعقوبات الإصلاحية القائمة على التأهيل والتقويم.

الفرع الأول: العقوبات الجسدية والإعدامات

العقوبات الجسدية والإعدام تُعد من أكثر التدابير ردعًا، لا سيما في الأنظمة القانونية التي تُطبق الشريعة الإسلامية. ويُستند إلى مبدأ "القصاص" كوسيلة لتحقيق العدالة ومنع تكرار الجريمة. وقد أظهرت بعض الدراسات أن تنفيذ أحكام الإعدام، وإن كان مثيرًا للجدل، يؤدي إلى تقليص جرائم القتل في بعض الدول.[٢٦]

في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تُعتبر عقوبة الإعدام أداة رئيسية للردع في قضايا القتل العمد وتهريب المخدرات، وقد ساهم ذلك في تقليص معدلات هذه الجرائم مقارنة بدول مجاورة ذات تشريعات أكثر مرونة. وفي قطر والسودان، يتم اللجوء إلى العقوبات الجسدية وفقًا للحدود الشرعية، ما يعزز شعور الخوف من القانون لدى العامة.

مع ذلك، يعترض عدد من الباحثين على هذه العقوبات، مؤكدين أن الردع الحقيقي لا يتحقق إلا في وجود نظام قضائي عادل ونزيه، يحظى بثقة المواطنين.[٢٧]

الفرع الثاني: العقوبات الإصلاحية والتأهيلية

في المقابل، تركز الدول التي تعتمد نظام العقوبات الإصلاحية على إعادة تأهيل الجاني، بدلاً من الاقتصار على العقاب. ويشمل هذا النوع من العقوبات برامج الإرشاد النفسي، والتدريب المهني، والتعليم داخل السجون، بهدف إعادة دمج المحكوم عليه في المجتمع بطريقة إيجابية.[٢٨]

تشير التجارب في كل من تونس والمغرب إلى أن تطبيق العقوبات البديلة، مثل الخدمة المجتمعية والمراقبة الإلكترونية، ساعد على خفض نسبة العود الإجرامي، خاصة في الجرائم البسيطة. كما أن إعادة التأهيل تقلل من فرص انتكاس السجين بعد الإفراج عنه، وتحمي المجتمع على المدى البعيد.[٢٩]

لكن تفعيل هذه السياسات يتطلب إمكانيات مالية وبشرية عالية، إضافة إلى قناعة مجتمعية بجدوى التغيير، وهو ما تفتقر إليه بعض الدول العربية التي ما تزال تعتمد المقاربة العقابية التقليدية.

المطلب الثالث :أثر تحديث التشريعات على معدلات الجريمة

أصبح تحديث التشريعات الجنائية ضرورة ملحّة في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم العربي، خاصة مع تنامي الجرائم الإلكترونية، وانتشار الجرائم المنظمة والعابرة للحدود. ومن هنا تبرز أهمية تكييف المنظومة القانونية مع متغيرات الواقع، لضمان فاعلية القانون في الردع والحماية.

الفرع الأول: دور الإصلاحات القانونية الحديثة

إن تحديث التشريعات لا يقتصر على صياغة نصوص جديدة، بل يتعدى ذلك إلى مراجعة القوانين القائمة، وسد الثغرات، وتوسيع نطاق التجريم لاحتواء الأنماط الإجرامية المستحدثة. وقد نجحت بعض الدول العربية في تقليص معدلات الجريمة عبر حزم إصلاحات قانونية متقدمة.

على سبيل المثال، **الإمارات العربية المتحدة** أدخلت تعديلات على قانون العقوبات وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، مما ساعد على الحد من انتشار الابتزاز الإلكتروني والاحتيال الرقمي.[٣٠]

وفي **تونس**، شملت الإصلاحات مراجعة لقانون المخدرات، ما مكّن من تقليل الاكتظاظ في السجون وتوجيه الموارد نحو إعادة التأهيل.

كذلك، أدّت التعديلات التشريعية في **المغرب** إلى تشديد العقوبات المتعلقة بالعنف ضد النساء والأطفال، مما عزز من الحماية القانونية للفئات المستضعفة.[٣١]

الفرع الثاني: قصور بعض التشريعات في مواجهة الجرائم الجديدة

رغم أهمية الإصلاح، إلا أن عددًا من الدول العربية لا تزال تعاني من بطء التحديث التشريعي أو غيابه، ما يُضعف القدرة على مواجهة الجرائم المستجدة، مثل:

- **الجرائم الإلكترونية**، التي ما تزال بعض القوانين الجنائية الكلاسيكية غير قادرة على التصدي لها بفعالية؛ لأن مفهوم "الضرر" و"الركن المادي" في هذه القضايا يختلف عن الجرائم التقليدية.[٣٢]
- **الجرائم البيئية**، التي تفتقر غالبية التشريعات العربية إلى تنظيم دقيق لها، رغم تزايد التهديدات المتعلقة بتلوث المياه والهواء والإضرار بالتنوع البيولوجي.[٣٣]
- **الجرائم الاقتصادية المعقدة**، مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تحتاج إلى تشريعات متكاملة ومتناسقة مع الاتفاقيات الدولية، وهو ما لا يتوافر في بعض البلدان.[٣٤]

إن غياب التحديث أو الاقتصار على التعديلات الشكلية، يُبقي القانون عاجزًا أمام الواقع المتغير، ويجعل منه نصًا غير فاعل في حماية المجتمع.

المبحث الثالث :التحديات والحلول في تفعيل التشريعات الجنائية

المطلب الأول :التحديات التي تواجه التشريعات الجنائية في العالم العربي

الفرع الأول: ضعف تطبيق القوانين والفساد الإداري

من أبرز التحديات التي تعرقل فاعلية التشريع الجنائي، ضعف تطبيق القانون على أرض الواقع. فرغم وجود نصوص قانونية متقدمة في بعض الدول، إلا أن عدم التزام المؤسسات التنفيذية بتطبيقها بشكل عادل ومنصف، يُضعف من أثرها الردعي. ويعود هذا الضعف في كثير من الأحيان إلى الفساد الإداري، الذي يُفرغ القانون من محتواه، ويحول دون تحقيق العدالة.

تُظهر تقارير منظمة الشفافية الدولية أن العديد من الدول العربية تسجل معدلات مرتفعة في مؤشرات الفساد، خاصة في قطاعات الأمن والعدالة، وهو ما يُفضي إلى تغليب المصالح الخاصة على مبدأ سيادة القانون. ويؤدي ذلك إلى إضعاف ثقة المواطن بالقضاء، وانتشار "العدالة الموازية" كالأخذ بالثأر أو اللجوء للعشائر.[٣٥]

الفرع الثاني: نقص الكوادر المتخصصة والبنية التحتية العدلية

تعاني العديد من الأنظمة الجنائية في العالم العربي من نقص حاد في الكوادر القضائية المؤهلة، سواء من قضاة أو محامين أو خبراء جنائيين، مما يُؤثر سلبًا على جودة التحقيقات والمحاكمات.[٣٦] كما أن غياب التدريب المستمر وندرة التخصصات الدقيقة (مثل الجرائم السيبرانية أو غسل الأموال) يضعف قدرة النظام على التفاعل مع المتغيرات الجرمية المعاصرة.

إلى جانب ذلك، فإن ضعف البنية التحتية العدلية . كافتقار بعض المحاكم إلى الوسائل التقنية أو المعامل الجنائية المتقدمة . يؤثر على سرعة البت في القضايا وجودة الأحكام.[٣٧] كما أن التكدس القضائي وتراكم الملفات دون معالجة فعالة، يزيد من معدلات الإفلات من العقاب.

المطلب الثاني :دور المؤسسات في دعم التشريعات الجنائية

لا يمكن للتشريعات الجنائية أن تُحقق غاياتها دون دعم فعّال من المؤسسات ذات الصلة، وعلى رأسها السلطة القضائية، الأجهزة الأمنية، وسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. فالتكامل بين هذه الجهات يضمن تنفيذ القوانين على أرض الواقع، ويعزز ثقافة احترام النظام القانوني.

الفرع الأول: دور القضاء وأجهزة الأمن

يُعدّ القضاء الركيزة الأساسية في تفعيل التشريع الجنائي، إذ يتولى مهمة تفسير القانون وتطبيقه على الوقائع بشكل عادل ومحايد. فحين يكون القضاء مستقلًا ونزيهًا، فإنه يُشكل ضمانة لاحترام القانون ووسيلة لحماية الحقوق والحريات.[٣٨]

كما تُمثل أجهزة الأمن . من شرطة، ومباحث، ونيابات عامة . الحلقة الأولى في سلسلة العدالة الجنائية. ويكمن دورها في التحقيق وضبط المتهمين وجمع الأدلة، وهي عملية تتطلب كفاءة مهنية عالية، والتزامًا صارمًا بسيادة القانون. ومع ذلك، فإن بعض الدول العربية لا تزال تُعاني من تجاوزات أمنية تؤثر سلبًا على مصداقية هذه الأجهزة وتضعف من ثقة المواطن بها.

التنسيق بين الشرطة والقضاء مهم جدًا؛ فكلما ازداد التعاون المؤسسي بينهما، زادت فاعلية التشريعات، وتم الحدّ من الثغرات التي قد يستغلها المجرمون للفرار من العقاب.[٣٩]

الفرع الثاني: دور الإعلام والمجتمع المدني

الإعلام، بمختلف أشكاله، يلعب دورًا حيويًا في التوعية القانونية وتعزيز ثقافة احترام التشريعات. فمن خلال الحملات الإعلامية، يمكن توضيح خطورة بعض السلوكيات المجرّمة، والترويج لفكرة سيادة القانون كوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار.[٤٠]

وقد ساهم الإعلام الرقمي تحديدًا في كشف عدد من التجاوزات، وتسليط الضوء على قضايا الفساد والتعدي على الحقوق، مما يُعد عامل ضغط شعبي لدفع المؤسسات إلى تطبيق القانون بعدالة.

أما منظمات المجتمع المدني، فهي تُعد حلقة وصل بين المواطن والدولة، وتؤدي دورًا رقابيًا وتحسيسيًا في ذات الوقت. حيث تُساهم في مراقبة المحاكمات، وتقديم الدعم للضحايا، وتنظيم ورشات تثقيفية، بل أحيانًا تطرح مقترحات قانونية لتطوير منظومة العدالة الجنائية.[٤١]

لكن، ما يزال دور هذه المؤسسات محدودًا في بعض الدول بسبب القيود التشريعية أو السياسية، الأمر الذي يحد من قدرتها على إحداث أثر فعلي.

المطلب الثالث :مقترحات لتطوير التشريعات والحد من الجريمة

تتطلب مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في العالم العربي، مراجعة شاملة للتشريعات الجنائية، وتطويرًا مستمرًا للمنظومة القانونية بما يتلاءم مع تطورات الجريمة ووسائلها. ويُعد الجمع بين التحديث القانوني وغرس ثقافة قانونية مجتمعية من أنجع السبل لتحقيق الردع والوقاية.

الفرع الأول: تحديث القوانين وتبني أساليب ردع جديدة

إن تحديث القوانين الجنائية لا يعني فقط سنّ تشريعات جديدة، بل يشمل مراجعة شاملة للنصوص القائمة لمعالجة الثغرات، وتوسيع نطاق التجريم ليشمل أنماط الجريمة الحديثة كالهجمات السيبرانية والاتجار بالبشر وغسل الأموال.[٤٢]

يُوصى كذلك باعتماد **أساليب ردع غير تقليدية**، كاستخدام "العقوبات البديلة" في القضايا غير الخطيرة (مثل الخدمة المجتمعية أو الإقامة الجبرية)، وهي أساليب أثبتت نجاحًا في تقليل معدلات العودة للجريمة في دول مثل النرويج وكندا.

كذلك، فإن إدماج التكنولوجيا في منظومة العدالة (مثل المحاكم الرقمية، أنظمة التتبع الذكي، قواعد بيانات وطنية للمجرمين) من شأنه أن يُسهم في تسريع الإجراءات القضائية وزيادة فعالية التتبع القانوني.[٤٣]

الفرع الثاني: تعزيز ثقافة احترام القانون لدى الأفراد

مهما بلغت جودة النصوص القانونية، فإن فاعليتها تظل رهينة بمدى استيعاب المجتمع لها واحترامه لمضامينها. وهنا يظهر دور **التربية القانونية** منذ المراحل التعليمية الأولى، وضرورة تضمين المناهج الدراسية مبادئ القانون وحقوق الإنسان.[٤٤]

كما يُوصى بإطلاق حملات وطنية توعوية تقودها الدولة، بمشاركة وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية، لتعزيز القيم القانونية، والربط بين احترام القانون والاستقرار المجتمعي.

كذلك، فإن إشراك الشباب في برامج التثقيف القانوني والعمل المدني، يخلق جيلًا واعيًا قادرًا على مقاومة الانحرافات السلوكية، والتصدي للجرائم في محيطه المباشر.[٤٥]

الإستنتاجات والمقترحات

بعد تحليل الإطار المفاهيمي والتشريعي للجريمة في العالم العربي، ودراسة أثر التشريعات الجنائية على معدلات الجريمة من خلال المقارنة والتقييم، أمكن التوصل إلى جملة من النتائج والملاحظات التي تعكس واقع التشريع الجنائي، وتُبرز أهم التحديات والحلول الممكنة، ومن أبرزها:

- أثبتت الدراسة أن فعالية التشريع الجنائي لا تقتصر فقط على **صرامته** في العقوبة، بل تمتد لتشمل **عدالته** في التطبيق و**مرونته** في التكيف مع المستجدات، ما يجعله قادرًا على مواكبة الظواهر الجرمية الحديثة.
- هناك **علاقة طردية** بين وضوح النصوص القانونية وحزم تطبيقها من جهة، وانخفاض معدلات الجريمة من جهة أخرى، خاصة في الدول التي تتمتع بجهاز قضائي مستقل وأجهزة أمنية فعالة.
- تُعد **الجرائم المستحدثة** كجرائم الإنترنت والاتجار بالبشر من أبرز التحديات أمام التشريعات الحالية، نظرًا لبطء التعديل القانوني في بعض الدول العربية، مما يستدعي تحديثًا مستمرًا للمنظومة الجنائية.
- يظهر بوضوح أن التعامل مع الظاهرة الإجرامية لا يمكن أن يقتصر على الجهود الأمنية والقانونية، بل لا بد من تبني **مقاربة شاملة** تتضمن البعد التربوي، الاقتصادي، والإعلامي.
- إن بناء **شراكة فاعلة** بين الدولة والمجتمع، بما يشمل المؤسسات القضائية والأمنية، الإعلام، منظمات المجتمع المدني، والقطاع التربوي، هو ضرورة استراتيجية للوقاية من الجريمة وتفعيل سيادة القانون.
- غياب التدريب المستمر للعاملين في أجهزة العدالة، وضعف التنسيق بين المؤسسات القانونية، يُعدان من أبرز أسباب تدني فعالية التشريعات رغم وجودها.

- في الدول التي اعتمدت **العقوبات البديلة والتأهيلية** بجانب العقوبات التقليدية، لوحظ تراجع تدريجي في معدلات العود الإجرامي، مما يُشير إلى جدوى التوجه نحو العدالة التصالحية والإصلاحية.
- إن إصلاح التشريعات، دون **إرادة سياسية حقيقية** ونظام رقابي شفاف، لن يكون كافيًا لتحقيق العدالة أو الحد من الجرائم بشكل مستدام.

الهوامش

[١] ". د. محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات – القسم العام*، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨، الجزء الأول، ص ١١٢.

[٢] د. محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات – القسم العام*، ص ١١٣.

[٣] د. سامي عبد القوي، *الوجيز في القانون الجنائي*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١، ص ٤٥.

[٤] د. فؤاد أبو هين، *علم الإجرام*، الطبعة الأولى، غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦، ص ٢٤.

[٥] د. عبد الفتاح بيومي حجازي، *الجرائم في القوانين العربية*، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٦٠.

[٦] د. علي عبد القادر القهوجي، *علم الإجرام والعقاب*، الطبعة الثانية، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣، ص ٩٢.

[٧] د. علي عبد القادر القهوجي، *علم الإجرام والعقاب*، ص ٩٥.

[٨] د. فؤاد أبو هين، *علم الإجرام*، ص ٣٠.

[٩] د. سامي عبد القوي، *الوجيز في القانون الجنائي*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١، ص ١٣.

[١٠] د. عاطف البنا، *نظرية القانون*، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص ١١٩.

[١١] د. نبيل صقر، *القانون الدولي الجنائي*، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢، ص ١٤٣.

[١٢] د. سامي عبد القوي، *الوجيز في القانون الجنائي*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١، ص ٥٨.

[١٣] د. علي عبد القادر القهوجي، *علم الإجرام والعقاب*، الطبعة الثانية، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣، ص ١٤١.

[١٤] د. أحمد فتحي سرور، *الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام*، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤، ص ١١٢.

[١٥] د. محمود نجيب حسني، *شرح قانون العقوبات – القسم العام*، الطبعة الرابعة، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨، ص ٩٢.

[١٦] د. نبيل صقر، *القانون الدولي الجنائي*، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢، ص ١٥٥.

[١٧] د. وهبة الزحيلي، *أثر الشريعة الإسلامية في تطوير القانون الجنائي*، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦، ص ١٢٧.

[١٨] د. فؤاد أبو هين، *علم الإجرام*، الطبعة الأولى، غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦، ص ٧٣.

[١٩] Numbeo، "Crime Index by Country 2024" https://www.numbeo.com

[٢٠] د. سامي عبد القوي، *الوجيز في القانون الجنائي*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١، ص ١٢٢.

[٢١] د. وهبة الزحيلي، *أثر الشريعة الإسلامية في تطوير القانون الجنائي*، الطبعة الأولى، دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦، ص ٩٠.

[٢٢] سوريا الأولى عربياً في معدل الجريمة"، موقع قاسيون، ٢٠٢٣.

[٢٣] د. نبيل صقر، *القانون الدولي الجنائي*، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢، ص ٢١٢.

[٢٤] عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ١٦

[٢٥] د. علي عبد القادر القهوجي، *علم الإجرام والعقاب*، الطبعة الثانية، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣، ص ٢٣٤.

[٢٦] د. علي عبد القادر القهوجي، *علم الإجرام والعقاب*، الطبعة الثانية، بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣، ص ٢٠١.

[٢٧] د. عبد الفتاح حجازي، *العدالة الجنائية في الوطن العربي*، الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٧٦.

[٢٨] د. سامي عبد القوي، *العقوبات البديلة وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي*، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠١٥، ص ١١٥.

[٢٩] د. نبيل صقر، *إصلاح الجناة في التشريعات الجنائية العربية*، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٦، ص ١٣٣.

[٣٠] د. ناصر الفضلي، *التحول التشريعي في مواجهة الجريمة الإلكترونية*، الطبعة الأولى، دبي: مركز الدراسات الأمنية، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

[٣١] د. يوسف العسري، *القانون الجنائي المغربي وتطوراته الحديثة*، الطبعة الأولى، الرباط: دار النشر المغربية، ٢٠٢٢، ص ٧٣.

[٣٢] د. فؤاد أبو هين، *علم الإجرام*، الطبعة الأولى، غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦، ص ١٩٨.

[٣٣] د. عبد العزيز بن محمد، *الجرائم البيئية في التشريعات العربية*، الطبعة الأولى، الرياض: مركز الدراسات البيئية، ٢٠١٩، ص ٥٥.

[٣٤] د. نبيل عبد الله، *مكافحة الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي*، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر القانوني، ٢٠١٨، ص ١٢٢.

[٣٥] د. نبيل صقر، *أزمة الثقة في العدالة العربية*، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٠، ص ٨٨.

[٣٦] د. ناصر الفضلي، *واقع الكفاءات العدلية في الوطن العربي*، الطبعة الأولى، الكويت: مركز الدراسات القانونية، ٢٠١٨، ص ١١١.

[٣٧] د. فؤاد أبو هين، *علم الإجرام*، الطبعة الأولى، غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦، ص ١٤٥.

[٣٨] د. عبد العزيز عبد الله، *استقلال القضاء في الدول العربية*، الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٥، ص ٩٩.

[٣٩] د. حسان بن حسين، *العلاقات المؤسسية في نظام العدالة الجنائية*، الطبعة الأولى، الرياض: دار العلوم القانونية، ٢٠١٦، ص ١٣٤.

[٤٠] د. خليل يوسف، *الإعلام الجنائي وأثره في الوقاية من الجريمة*، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠، ص ٥٨.

[٤١] د. ليلى محسن، *المجتمع المدني والتشريعات الجنائية*، الطبعة الأولى، الرباط: مركز الدراسات الاجتماعية، ٢٠١٧، ص ١٠٦.

[٤٢] د. سناء كاظم، *العقوبات البديلة كوسيلة للردع والإصلاح*، الطبعة الأولى، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٠، ص ٧٣.

[٤٣] د. عمرو عبد العزيز، *العدالة الرقمية والتحول القضائي*، الطبعة الثانية، الرباط: دار الأمان، ٢٠٢٢، ص ١٠٢.

[٤٤] د. سلمى عواد، *التربية القانونية ودورها في الحد من الجريمة*، الطبعة الأولى، الجزائر: دار العلوم، ٢٠١٨، ص ٩١.

[٤٥] د. خالد العلي، *المجتمع المدني ودوره في التثقيف القانوني*، الطبعة الأولى، الدوحة: مركز دراسات المجتمع، ٢٠١٧، ص ٦٤.

المصادر:

١. د. سامي عبد القوي، الوجيز في القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١)، ص ٥٨.

٢. د. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣)، ص ١٤١.

٣. د. فؤاد أبو هين، علم الإجرام، الطبعة الأولى، (غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦)، ص ٥١.

٤. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، الطبعة الرابعة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٢.

٥. د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ١١٢.
٦. د. نبيل صقر، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢)، ص ١٥٥.
٧. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم في القوانين العربية، الطبعة الأولى، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٨٨.
٨. د. شفيق المصري، الفقه والقانون، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر اللبناني، ٢٠٠٠)، ص ١٣٤.
٩. د. وهبة الزحيلي، أثر الشريعة الإسلامية في تطوير القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦)، ص ١٢٧.
١٠. د. عاطف البنا، نظرية القانون، الطبعة الثالثة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١٧٢.
١١. د. سامي عبد القوي، الوجيز في القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١)، ص ١٣.
١٢. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، الطبعة الرابعة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨)، ص ٢٢.
١٣. د. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣)، ص ٥٥.
١٤. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم في القوانين العربية، الطبعة الأولى، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٧٧.
١٥. د. فؤاد أبو هين، علم الإجرام، الطبعة الأولى، (غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦)، ص ٣٩.
١٦. د. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٣١.
١٧. د. وهبة الزحيلي، أثر الشريعة الإسلامية في تطوير القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦)، ص ٩٣.
١٨. د. عاطف البنا، نظرية القانون، الطبعة الثالثة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٩)، ص ١١٩.
١٩. د. شفيق المصري، الفقه والقانون، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر اللبناني، ٢٠٠٠)، ص ٨٠.
٢٠. د. نبيل صقر، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢)، ص ١٤٣.
٢١. د. فؤاد أبو هين، علم الإجرام، الطبعة الأولى، (غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦)، ص ٧٣.
٢٢. د. سامي عبد القوي، الوجيز في القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١)، ص ١٢٢.
٢٣. د. وهبة الزحيلي، أثر الشريعة الإسلامية في تطوير القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦)، ص ٩٠.

٢٤. "سوريا الأولى عربياً في معدل الجريمة"، موقع قاسيون، ٢٠٢٣.
٢٥. د. نبيل صقر، القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٢)، ص ٢١٢.
٢٦. د. عبد الفتاح حجازي، الجرائم في القوانين العربية، الطبعة الأولى، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ١٦٥.
٢٧. د. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣)، ص ٢٣٤.
٢٨. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، الطبعة الرابعة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨)، الجزء الأول، ص ١١٢.
٢٩. د. سامي عبد القوي، الوجيز في القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١)، ص ٤٥.
٣٠. د. فؤاد أبو هين، علم الإجرام، الطبعة الأولى، (غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦)، ص ٢٤.
٣١. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم في القوانين العربية، الطبعة الأولى، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٦٠.
٣٢. د. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣)، ص ٩٢.
٣٣. تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠٢٢، www.amnesty.org.
٣٤. د. حسان بن حسين، العلاقات المؤسسية في نظام العدالة الجنائية، الطبعة الأولى، (الرياض: دار العلوم القانونية، ٢٠١٦)، ص ١٣٤.
٣٥. د. حسن حسين حسن، النظام الجنائي الإسلامي وتطبيقاته المعاصرة، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٩)، ص ٨٩.
٣٦. د. خالد العلي، المجتمع المدني ودوره في التثقيف القانوني، الطبعة الأولى، (الدوحة: مركز دراسات المجتمع، ٢٠١٧)، ص ٦٤.
٣٧. د. خليل يوسف، الإعلام الجنائي وأثره في الوقاية من الجريمة، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٢٠)، ص ٥٨.
٣٨. د. سامي عبد القوي، العقوبات البديلة وأثرها في إعادة الإدماج الاجتماعي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠١٥)، ص ١١٥.
٣٩. د. سامي عبد القوي، الوجيز في القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠٠١)، ص ٤٥-٥٠.
٤٠. د. سلمى عواد، التربية القانونية ودورها في الحد من الجريمة، الطبعة الأولى، (الجزائر: دار العلوم، ٢٠١٨)، ص ٩١.

٤١. د. سناء كاظم، العقوبات البديلة كوسيلة للردع والإصلاح، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٠)، ص ٧٣.
٤٢. د. عبد العزيز بن محمد، الجرائم البيئية في التشريعات العربية، الطبعة الأولى، (الرياض: مركز الدراسات البيئية، ٢٠١٩)، ص ٥٥.
٤٣. د. عبد العزيز عبد الله، استقلال القضاء في الدول العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠١٥)، ص ٩٩.
٤٤. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، الجرائم في القوانين العربية، الطبعة الأولى، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٦٠-٧٠.
٤٥. د. عبد الفتاح حجازي، العدالة الجنائية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، (عمان: دار الثقافة، ٢٠١١)، ص ٦٣.
٤٦. د. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣)، ص ٢٠١.
٤٧. د. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام والعقاب، الطبعة الثانية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، ٢٠٠٣)، ص ٩١-٩٥.
٤٨. د. عمرو عبد العزيز، العدالة الرقمية والتحول القضائي، الطبعة الثانية، (الرباط: دار الأمان، ٢٠٢٢)، ص ١٠٢.
٤٩. د. فؤاد أبو هين، علم الإجرام، الطبعة الأولى، (غزة: مكتبة الأمل، ٢٠١٦)، ص ١٤٥.
٥٠. د. ليلى محسن، المجتمع المدني والتشريعات الجنائية، الطبعة الأولى، (الرباط: مركز الدراسات الاجتماعية، ٢٠١٧)، ص ١٠٦.
٥١. د. محمد عبد العال، تحديث التشريع الجنائي في العالم العربي، الطبعة الأولى، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٩)، ص ٨٨.
٥٢. د. محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات – القسم العام، الطبعة الرابعة، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٨)، الجزء الأول، ص ١١٢-١١٥.
٥٣. د. ناصر الفضلي، الإعلام والوقاية من الجريمة، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الدراسات الأمنية، ٢٠٢٠)، ص ١١٩.
٥٤. د. ناصر الفضلي، التحول التشريعي في مواجهة الجريمة الإلكترونية، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الدراسات الأمنية، ٢٠٢٠)، ص ٨٨.
٥٥. د. ناصر الفضلي، واقع الكفاءات العدلية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، (الكويت: مركز الدراسات القانونية، ٢٠١٨)، ص ١١١.
٥٦. د. ناصر الفضلي، وظيفة أجهزة الأمن في مكافحة الجريمة، الطبعة الأولى، (دبي: مركز الدراسات الأمنية، ٢٠١٩)، ص ٧٤.

٥٧. د. نبيل صقر، أزمة الثقة في العدالة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٢٠)، ص ٨٨.
٥٨. د. نبيل صقر، إصلاح الجناة في التشريعات الجنائية العربية، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠١٦)، ص ١٣٣.
٥٩. د. نبيل عبد الله، مكافحة الجرائم الاقتصادية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الفكر القانوني، ٢٠١٨)، ص ١٢٢.
٦٠. د. نورة الزغيدي، إصلاح التشريعات العقابية في تونس، الطبعة الأولى، (تونس: دار الكتاب التونسي، ٢٠٢١)، ص ١٠٢.
٦١. د. وهبة الزحيلي، أثر الشريعة الإسلامية في تطوير القانون الجنائي، الطبعة الأولى، (دمشق: دار الفكر، ١٩٩٦)، ص ١٣٥.
٦٢. د. يوسف العسري، القانون الجنائي المغربي وتطوراته الحديثة، الطبعة الأولى، (الرباط: دار النشر المغربية، ٢٠٢٢)، ص ٧٣.

Sources:

١. Dr. Sami Abdel Qawi, A Concise Guide to Criminal Law, First Edition (Cairo: Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, 2001), p. 58.
٢. Dr. Ali Abdel Qader Al-Qahwaji, Criminology and Punishment, Second Edition (Beirut: Zain Legal Publications, 2003), p. 141.
٣. Dr. Fouad Abu Hein, Criminology, First Edition (Gaza: Al-Amal Library, 2016), p. 51.
٤. Dr. Mahmoud Najib Hosni, Explanation of the Penal Code – General Section, Fourth Edition (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1988), p. 92.
٥. Dr. Ahmed Fathi Sorour, The Intermediate Guide to Penal Law – General Section, Second Edition (Cairo: Dar Al-Shorouk, 2004), p. 112.
٦. Dr. Nabil Saqr, International Criminal Law, First Edition (Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2012), p. 155.
٧. Dr. Abdel Fattah Bayoumi Hijazi, Crimes in Arab Laws, First Edition (Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010), p. 88.
٨. Dr. Shafiq Al-Masri, Jurisprudence and Law, First Edition (Beirut: Dar Al-Fikr Al-Lubnani, 2000), p. 134.
٩. Dr. Wahba Al-Zuhaili, The Impact of Islamic Law on the Development of Criminal Law, First Edition (Damascus: Dar Al-Fikr, 1996), p. 127.
١٠. Dr. Atef Al-Banna, Theory of Law, Third Edition (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2009), p. 172.
١١. Dr. Sami Abdel Qawi, A Concise Guide to Criminal Law, First Edition (Cairo: Dar al-Kutub al-Qanuniyya, 2001), p. 13.

.١٢Dr. Mahmoud Najib Hosni, Explanation of the Penal Code – General Section, Fourth Edition (Cairo: Dar al-Nahda al-Arabiyya, 1988), p. 22.

.١٣Dr. Ali Abdel Qader al-Qahwaji, Criminology and Punishment, Second Edition (Beirut: Zain Legal Publications, 2003), p. 55.

.١٤Dr. Abdel Fattah Bayoumi Hijazi, Crimes in Arab Laws, First Edition (Amman: Dar al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010), p. 77.

.١٥Dr. Fouad Abu Hein, Criminology, First Edition (Gaza: Maktabat al-Amal, 2016), p. 39.

.١٦Dr. Ahmed Fathi Sorour, The Mediator in Penal Law – General Section, 2nd ed. (Cairo: Dar Al-Shorouk, 2004), p. 31.

.١٧Dr. Wahba Al-Zuhaili, The Impact of Islamic Law on the Development of Criminal Law, 1st ed. (Damascus: Dar Al-Fikr, 1996), p. 93.

.١٨Dr. Atef Al-Banna, Theory of Law, 3rd ed. (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2009), p. 119.

.١٩Dr. Shafiq Al-Masri, Jurisprudence and Law, 1st ed. (Beirut: Dar Al-Fikr Al-Lubnani, 2000), p. 80.

.٢٠Dr. Nabil Saqr, International Criminal Law, 1st ed. (Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2012), p. 143.

.٢١Dr. Fouad Abu Hein, Criminology, First Edition, (Gaza: Al-Amal Library, 2016), p. 73.

.٢٢Dr. Sami Abdel Qawi, A Concise Guide to Criminal Law, First Edition, (Cairo: Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, 2001), p. 122.

.٢٣Dr. Wahba Al-Zuhaili, The Impact of Islamic Law on the Development of Criminal Law, First Edition, (Damascus: Dar Al-Fikr, 1996), p. 90.

" .٢٤Syria Ranks First in the Arab World in Crime Rate," Qasioun Website, 2023.

.٢٥Dr. Nabil Saqr, International Criminal Law, First Edition, (Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2012), p. 212.

.٢٦Dr. Abdel Fattah Hijazi, Crimes in Arab Laws, First Edition, (Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010), p. 165.

.٢٧Dr. Ali Abdul Qader Al-Qahwaji, Criminology and Punishment, 2nd ed. (Beirut: Zain Legal Publications, 2003), p. 234.

.٢٨Dr. Mahmoud Najib Hosni, Explanation of the Penal Code – General Section, 4th ed. (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1988), Part 1, p. 112.

.٢٩Dr. Sami Abdul Qawi, A Concise Guide to Criminal Law, 1st ed. (Cairo: Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, 2001), p. 45.

.٣٠Dr. Fouad Abu Hein, Criminology, 1st ed. (Gaza: Al-Amal Library, 2016), p. 24.

.٣١Dr. Abdel Fattah Bayoumi Hegazi, Crimes in Arab Laws, First Edition, (Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010), p. 60.

.٣٢Dr. Ali Abdel Qader Al-Qahwaji, Criminology and Punishment, Second Edition, (Beirut: Zain Legal Publications, 2003), p. 92.

.٣٣Amnesty International Report, The State of Human Rights in the Middle East and North Africa 2022, www.amnesty.org.

.٣٤Dr. Hassan Bin Hussein, Institutional Relations in the Criminal Justice System, First Edition, (Riyadh: Dar Al-Uloom Al-Qanouniya, 2016), p. 134.

.٣٥Dr. Hassan Hussein Hassan, The Islamic Criminal System and its Contemporary Applications, First Edition, (Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2009), p. 89.

.٣٦Dr. Khaled Al-Ali, Civil Society and its Role in Legal Education, First Edition, (Doha: Center for Community Studies, 2017), p. 64.

.٣٧Dr. Khalil Youssef, Criminal Media and its Impact on Crime Prevention, Second Edition, (Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2020), p. 58.

.٣٨Dr. Sami Abdel-Qawi, Alternative Punishments and their Impact on Social Reintegration, First Edition, (Cairo: Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, 2015), p. 115.

.٣٩Dr. Sami Abdel-Qawi, A Concise Guide to Criminal Law, First Edition, (Cairo: Dar Al-Kutub Al-Qanuniyya, 2001), pp. 45-50.

.٤٠Dr. Salma Awad, Legal Education and its Role in Crime Reduction, First Edition, (Algeria: Dar Al-Ulum, 2018), p. 91.

.٤١Dr. Sanaa Kazem, Alternative Punishments as a Means of Deterrence and Rehabilitation, First Edition (Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2020), p. 73.

.٤٢Dr. Abdul Aziz bin Mohammed, Environmental Crimes in Arab Legislations, First Edition (Riyadh: Center for Environmental Studies, 2019), p. 55.

.٤٣Dr. Abdul Aziz Abdullah, The Independence of the Judiciary in Arab Countries, First Edition (Beirut: Dar Al-Manhal Al-Lubnani, 2015), p. 99.

.٤٤Dr. Abdul Fattah Bayoumi Hijazi, Crimes in Arab Laws, First Edition (Amman: Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 2010), pp. 60-70.

.٤٥Dr. Abdul Fattah Hijazi, Criminal Justice in the Arab World, First Edition (Amman: Dar Al-Thaqafa, 2011), p. 63.

.٤٦Dr. Ali Abdel Qader Al-Qahwaji, Criminology and Punishment, 2nd ed. (Beirut: Zain Legal Publications, 2003), p. 201.

.٤٧Dr. Ali Abdel Qader Al-Qahwaji, Criminology and Punishment, 2nd ed. (Beirut: Zain Legal Publications, 2003), pp. 91-95.

.٤٨Dr. Amr Abdel Aziz, Digital Justice and Judicial Transformation, 2nd ed. (Rabat: Dar Al-Aman, 2022), p. 102.

.٤٩Dr. Fouad Abu Hein, Criminology, 1st ed. (Gaza: Al-Amal Library, 2016), p. 145.

.٥٠Dr. Laila Mohsen, Civil Society and Criminal Legislation, 1st ed. (Rabat: Center for Social Studies, 2017), p. 106.

.٥١Dr. 52. Muhammad Abdul-Aal, Modernizing Criminal Legislation in the Arab World, First Edition, (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2019), p. 88.

.٥٣Dr. Mahmoud Najib Hosni, Explanation of the Penal Code – General Section, Fourth Edition, (Cairo: Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1988), Part One, pp. 112-115.

.٥٤Dr. Nasser Al-Fadhli, Media and Crime Prevention, First Edition, (Dubai: Center for Security Studies, 2020), p. 119.

.٥٥Dr. Nasser Al-Fadhli, Legislative Transformation in Confronting Cybercrime, First Edition, (Dubai: Center for Security Studies, 2020), p. 88.

.٥٦Dr. Nasser Al-Fadhli, The Reality of Judicial Competencies in the Arab World, First Edition, (Kuwait: Center for Legal Studies, 2018), p. 111.

.٥٧Dr. Nasser Al-Fadhli, The Role of Security Agencies in Combating Crime, First Edition (Dubai: Center for Security Studies, 2019), p. 74.

.٥٧Dr. Nabil Saqr, The Crisis of Confidence in Arab Justice, First Edition (Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2020), p. 88.

.٥٨Dr. Nabil Saqr, Reforming Offenders in Arab Criminal Legislations, First Edition (Beirut: Al-Halabi Legal Publications, 2016), p. 133.

.٥٩Dr. Nabil Abdullah, Combating Economic Crimes in the Arab World, First Edition (Beirut: Dar Al-Fikr Al-Qanuni, 2018), p. 122.

.٦٠Dr. Noura Al-Zaghidi, Reforming Penal Legislations in Tunisia, First Edition (Tunis: Tunisian Book House, 2021), p. 102.

.٦١Dr. Wahba al-Zuhayli, The Impact of Islamic Law on the Development of Criminal Law, First Edition (Damascus: Dar al-Fikr, 1996), p. 135.

.٦٢Dr. Yusuf al-Asri, Moroccan Criminal Law and its Modern Developments, First Edition (Rabat: Moroccan Publishing House, 2022), p. 73.